



سلك مغربية تشد التوسع التجاري

تسويق منتجات الصحراء المغربية يفرض مراجعة التجارة مع واشنطن

تغيير اتفاق التبادل الحر

لتحسين تدفق المنتجات إلى الأسواق

العاهل المغربي الملك محمد السادس في إطار النموذج التنموي الجديد للآقاليم الجنوبية.

ويرى خبراء في الاقتصاد أن مراجعة اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وأمريكا ستكون لها آثار إيجابية كبيرة على اقتصاد المملكة، كما يستمكن الشركات المغربية من الانفتاح على السوق الأمريكية والتواصل مع المستثمر الأمريكي.

وأكد اليعقوبي، في معرض تصريحاته لـ"العرب"، أن اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة تتلاءم تماما مع منطلق انفتاح المغرب على الاقتصاد الدولي، مع الطموح المشروع لجعله منصة صناعية وتجارية فعالة.

وفي الإطار ذاته تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لأول منصة رقمية مخصصة للتسويق الترابي وتشجيع الاستثمار بجهة الداخلة وادي الذهب، والتي ستكون وسيلة رقمية من أجل ترويج الميزات السياحية التي تزخر بها جهة الداخلة وتقديم تفاصيل كاملة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالجهة.

وتعرف الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن والرباط زخما في الأونة الأخيرة، ستتعرض على مستوى وكالات التنمية ووكالات التصدير بمجرد تعديل اتفاقية التبادل الحر.

وتعمل حوالي 150 شركة أميركية في المغرب في قطاعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والطيران والتكنولوجيا البيئية.

وتشير المعطيات إلى أن الشركات المغربية لم تستفد بالشكل المطلوب من اتفاقية التبادل الحر في شكلها الحالي، خصوصا مع الضوابط التي تفرضها الولايات المتحدة على جميع المنتجات الواردة إليها وهو الأمر الذي حد من حجم الواردات المغربية نحوها. ويؤكد اليعقوبي، أنه سيسمح للشركات المغربية التي لديها إرادة استراتيجية للاستثمار في سوق الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية، من خلال إزالة الغموض عن محتواها وكذلك السوق الأمريكية.

وأوضح الخبير الاقتصادي، أنه سيكون ذلك من خلال المساعدة في تحديد الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها السوق الأمريكية، ومنح الأعضاء قراءة أفضل لخصائصها والقيود التنظيمية والتقنية، وتوفير المعلومات والمصادر المحتملة للمعلومات عن مختلف الأسواق وقطاعات النشاط.

وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة خلال الفترة من 2012 إلى 2018، ومثل في عام 2018 حوالي 5.2 في المئة من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب.

وتخطط الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية لاستثمار 100 مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، في إطار تعاون وثيق مع حكومة المغرب لدعم الحكم المحلي التشاركي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين نتائج لتعليم

دفع الاعتراف الأمريكي بـمغربية الصحراء إلى إحداث تغييرات في القوانين التجارية التي تربط الرباط بواشنطن. حيث افترض مراجعة اتفاق التبادل الحر بما يضمن تسويقا فاعلا لمنتجات الصحراء المغربية نحو الأسواق الخارجية.

الشركات الأمريكية الملايين من الدولارات لاستغلال الفرص الاقتصادية المفتوحة بالصحراء المغربية.

وأبرم المغرب اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في العام 2006. ومنذ دخولها حيز التنفيذ زادت الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة بأكثر من الضعف، وتضاعفت الصادرات الأمريكية إلى المغرب أكثر من 4 أضعاف.

وارتفعت القيمة الإجمالية للسلع المغربية المصدرة إلى الولايات المتحدة في الفترة من 2005 إلى 2019 من 446 مليون دولار إلى 1.582 مليار دولار، وزادت الصادرات الأمريكية إلى المغرب من 481 مليون دولار إلى 3.496 مليار دولار.

وسجل نائب رئيس مجلس النواب، أن التطور الإيجابي لاتفاق التبادل الحر بين المملكة والولايات المتحدة، بعد بلوغ حجم المبادلات التجارية الثنائية أزيد من 5 مليارات دولار، سيكون "دافعا إلى تعزيز موقع بلادنا كقطب تجاري دولي".

محمادي اليعقوبي
تطوير الاستثمارات
سيهمتم بكل المنتجات
المشمولة بالاتفاقية

محمد التومي بنجلون
القنصلية الأميركية
بالداخلة ستجلب
الاستثمارات إلى الصحراء

ويعتقد اليعقوبي، أن التعديل المتوقع على الاتفاقية سيسمح بوصول ظل ظروف اقتصادية مجدية ومرنة، إلى أسواق خارج المغرب كما سيتمكن وصول المصنعين المغاربة إلى السوق الأمريكية الهامة والملايين من المستهلكين.

ومهدت اتفاقية التجارة الحرة الطريق إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساعدة في تحسين مناخ الأعمال في المغرب، وتنسيق المعايير، وإنشاء ضمانات قانونية للمستثمرين، في الوقت الذي حقق فيه المغرب إصلاحات كبيرة في بيئة الأعمال.

وتخطط الوكالة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية لاستثمار 100 مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، في إطار تعاون وثيق مع حكومة المغرب لدعم الحكم المحلي التشاركي، وتعزيز النمو الاقتصادي.

واعتبر وزير الخارجية ناصر بوريطة، هذه المبادرة اعترافا بالمؤهلات المهمة التي تزخر بها المدينة مما يؤهلها لتكون قطبا اقتصاديا مهما كما أراد لها

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - فرض الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء، تغييرات على المجال الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، ما دفع إلى ضرورة مراجعة قانون التبادل الحر لتسويق المنتجات القادمة من الصحراء في اتجاه الأسواق الأمريكية.

وفي هذا السياق من المقرر مراجعة اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة، لإعطاء فرصة للمنتجات القادمة من الصحراء المغربية للوصول إلى الأسواق الأمريكية بشكل قانوني.

وقال الخبير الاقتصادي محمادي اليعقوبي، في تصريح لـ"العرب"، إن "تطوير الاستثمار والتجارة بين المغرب والولايات المتحدة سيهمتم بكل المنتجات المشمولة بالاتفاقية، بغض النظر عن منطقتهم منشأها بما في ذلك الأقاليم الصحراء المغربية".

وأوضح أنه سيكون لذلك تأثير إيجابي على معدل دوران الشركات في كلا البلدين وكذلك على القيمة المضافة الناتجة، على الوظائف والنمو الاقتصادي لكلا الطرفين.

وتعززت الوكالة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية فتح فرع لها بالصحراء المغربية لتكون منطلقا لكل عملياتها في القارة الأفريقية، ما يشكل أيضا فرصة لتسويق هذه المنتجات بالسوق الأمريكية.

ولتطوير العلاقات التجارية بين المغرب والولايات المتحدة يدعو مسؤولون مغاربة، إلى ضرورة إعادة تكيف اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة من أجل تمكين المنتجات المغربية، بما في ذلك تلك القادمة من الصحراء الغربية، من اقتحام السوق الأمريكية.

وتعزيرا لأرضية الاستثمار الأمريكي بالصحراء المغربية أكد، نائب رئيس مجلس النواب، محمد التومي بنجلون، أن القنصلية الأمريكية بالداخلة ذات البعد الاقتصادي الهام، ستجلب الاستثمارات الأمريكية إلى الصحراء الغربية كما ستعمل قطبا للنهوض بالتعاون الاقتصادي الأفريقي.

وأكد بنجلون، أن احتضان مدينة الداخلة لأول مكتب لمنظمة ازدهار أفريقيا التي تضم 17 وكالة أميركية، دليل على الوقع الإيجابي الكبير الذي سيكون لهذه التفيلية الدبلوماسية على المستوى الإقليمي اقتصاديا واستثماريا.

وستمكن القنصلية من تسهيل الإجراءات ودعم الاستثمار والشرايع التنموية، حيث من المنتظر أن تضخ

اتفاق إماراتي - ياباني لإنتاج الأمونيا وإعادة تدوير الكربون

استخراج الطاقة من مصادر نظيفة لتقليل انبعاث الغازات

الموارد، بما في ذلك وقود الهيدروجين والامونيا مع التركيز على تقنيات إزالة الكربون. من أجل تعزيز علاقات التعاون الإستراتيجي بين دولة الإمارات واليابان.

كما وقعت "اندوك" و"بورصة أبوظبي إنتركونتيننتال للعقود الأجلة" خلال الاجتماع، اتفاقيات للتعاون الاستراتيجي مع شركة "كوزمو أويل" المحدودة وعملاء يابانيين لاستكشاف الفرص في مجال تسعير النفط الخام باعتماد الية "خام مريبان" الجديدة التي تعتمد نظام التسعير الأجل.

وتتملك "كوزمو أويل" شركات طويلة الأمد في مجال الاستكشاف والتطوير والإنتاج في أبوظبي، حيث تعتبر أحد المساهمين في شركة أبوظبي للنفط المحدودة "اندوك"، كما تملك حصة في شركة البندق المحدودة.

وتخطط "بورصة أبوظبي إنتركونتيننتال للعقود الأجلة" لإطلاق عملياتها وبدء التداول في العقود الأجلة لخام مريبان في 29 مارس القادم، وستكون أول منصة في العالم لتداول العقود الأجلة لإنتاج أبوظبي من خام مريبان المتميز والذي يتزايد استخدامه كخام قياسي في اقتصادات آسيا سريعة النمو.

وكانت تسع من أكبر شركات الطاقة العالمية قد أعلنت انضمامها لـ"بورصة أبوظبي إنتركونتيننتال للعقود الأجلة" من بينها "اندوك" كشريك مؤسس، إضافة إلى "إنكس" و"واينوس" اليابانيتين.

وتتملك "اندوك" سجلا حافلا من الشراكات الاستراتيجية التي تحقق منافع متبادلة مع شركات نفط وغاز يابانية، وتمتد لأكثر من أربعة عقود تغطي سلسلة القيمة الكاملة للنفط والغاز.

وفي السنوات الأخيرة، تعززت هذه الشراكات الاستراتيجية لتشمل مجالات متعددة في قطاع النفط والغاز.

توسعت دولة الإمارات في استثماراتها في مجال الطاقة النظيفة بإعلان اتفاقية جديدة مع اليابان للتعاون في مجال وقود الأمونيا وتقنيات إعادة تدوير الكربون، في ظل زخم منافسة عالية لاستخراج الطاقة من مصادر صديقة للبيئة.

الوقود المستقبلية التي تتيح إنتاج المزيد من الطاقة بأقل نسبة ممكنة من الانبعاثات.

وأضاف أحمد الجابر "ترتبط دولة الإمارات واليابان بعلاقات ثنائية وثيقة تشهد تطورا مستمرا، مستفيدة في ذلك من دعم قيادة الدولة وحرصها على ترسيخ التعاون الإستراتيجي وتعزيزه في المجالات الاقتصادية والتجارية".

وتعد اليابان حاليا أكبر مستورد لمنتجات "اندوك" من النفط والغاز، إذ تستورد ما يقرب من 25 في المئة من نفطها الخام من دولة الإمارات.

وتعمل الإمارات مع شركائها لتعزيز العلاقات الثنائية واستكشاف فرص ومجالات التعاون والاستثمارات المشتركة، وفي مختلف مجالات ومراحل قطاع النفط والغاز التابعة لـ"اندوك" والتي تحقق منافع متبادلة، خصوصا فيما يسعى العالم لتحقيق التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد - 19.

وتضمنت الزيارة الافتراضية التي تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، عروضاً تقديمية من ممثلين عن وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وجامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، ومسؤولين تنفيذيين من إدارات "اندوك".

وتم خلال الاجتماع استعراض فرص التعاون المحتمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك في مختلف القطاعات. وقال مكاجياما هيروشي ممثل وزارة الاقتصاد اليابانية "تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية على تعزيز دبلوماسية تقوم على التعاون في كافة

أبوظبي - وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية "اندوك" ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية اتفاقية في مجال وقود الأمونيا وتقنيات إعادة تدوير الكربون لتسخير التقنيات الجديدة ذات الجدوى التجارية في تقليل انبعاثات الكربون.

وتأتي هذه الاتفاقية في ظل تطور دور وقود الأمونيا في المستقبل في "اقتصاد الهيدروجين"، باعتباره حاملا للهيدروجين وأحد أنواع الوقود الخالية من الانبعاثات.

سلطان أحمد الجابر
نحضر على ترسيخ التعاون الإستراتيجي في المجالات الاقتصادية

وتركزت المباحثات بين البلدين خلال الزيارة الافتراضية التي تمت باستخدام تقنية الاتصال المرئي، على تعزيز التعاون الصناعي بين دولة الإمارات واليابان، والتنسيق والعمل الجماعي في مجال التصدي لتدابير التغيير المناخي، وإنتاج وقود الهيدروجين وتضاهي الجهود لدفع عجلة التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد كوفيد - 19.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات لسلطان أحمد الجابر قوله "نحن سعداء بتوقيع هذه الاتفاقية التي تتيح لنا التعاون مع اليابان في مجال وقود الأمونيا وإعادة تدوير الكربون. ويأتي هذا التعاون في مرحلة مهمة بالنسبة إلى دولة الإمارات بالتزامن مع سعيها لاستكشاف مصادر

الشركات الحكومية في الجزائر تشهد تراجعا في نشاطها

حملة لحث الشركات على الانخراط في دعم الاقتصاد. وتحت الحكومة الفاعلين الاقتصاديين على تخمين الاستفادة من المحفزات التشريعية والمالية الواردة في قانون الموازنة العامة للعام الجديد.

وفي هذا الإطار، دعا وزير المالية الجزائري أمين بن عبد الرحمن المؤسسات الاقتصادية إلى الانخراط في مسار التنمية الجديد من أجل التسريع في الخروج من الوضعية التي يعيشها الاقتصاد.

وحت الوزير الشركات على المساهمة الفعالة في الدورة الجديدة والاستفادة من حزمة التحفيز التي وضعها الحكومة. وناشد المتعاملين الاقتصاديين والشركات المهنيين بأن "ينخرطوا بفاعلية في المسار التنموي للبلاد حتى يتمكن من الخروج من الوضع الحالي في أسرع وقت ممكن، وسيجدون في المقابل كل التسهيلات والمرافقة من أجل وضع البلاد على سكة التنمية بعيدا عن التبعية والعراقيل البيروقراطية والفساد".

أكد المتحدث على دور المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيس لتوفير فرص العمل والثروة وخلق مناخ محفز للأعمال، وأن الإنعاش الاقتصادي المنشود يقوم على إطلاق المشاريع الاستثمارية الهيكلة المنشأة للثروة، وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي سيكون لها تأثير على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وسجلت الموازنة العامة للعام 2021 جزءا تاريخيا قدر بنحو 23 مليار دولار، كما وضعت معالم قرارات مؤلمة تمس القدرة الشرائية وتقليص قيمة التحويلات الاجتماعية، خاصة بعد تدهور العملة المحلية (الدينار) أمام العملات الصعبة، خاصة وأن البلاد تعتمد في تلبية حاجيات أسواقها المحلية على الاستيراد من الأسواق الأوروبية والصينية والتركية.

البنوك، مشيرا إلى أن الشركات الخاصة التي تواجه مشاكل اقتصادية بإمكانها الاستغناء عن العمال عكس الشركات العامة التي يمنع طابعها ذلك.

الأخضر رخوخ
نشاط الشركات تراجع بنسبة ما بين 18 إلى 25 في المئة

ولفت إلى أن الشركات العامة تشكل ما بين 25 و30 في المئة من النسيج الاقتصادي في الجزائر دون احتساب الشركات الناشئة في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات، وهو رقم كبير وتأثيره في النهوض بالاقتصاد الوطني كبير جدا.

وكانت الحكومة الجزائرية قررت تمديد الحجر المنزلي لأسبوعين في 29 ولاية (محافظة) وتعليقه في 19 أخرى ضمن سلسلة الإجراءات الموابكة لتطور انتشار جائحة كورونا.

لمواجهة هذه الضغوط المتراكمة، أطلقت الحكومة الجزائرية في وقت سابق

الجزائر - سجلت الشركات الحكومية في الجزائر تراجعا في نشاطها وإيراداتها مدفوعة بتدابير كورونا والعزل، ما تسبب في ركود إنتاجية العديد من الشركات في وقت تكافح فيه معظم القطاعات كساد وتقلص فرص التسويق.

وقال رئيس الاتحاد الوطني الجزائري للمقاولين الأخضر رخوخ في تصريحات صحافية إن "نشاط الشركات الاقتصادية العامة تراجع بنسبة ما بين 18 إلى 25 في المئة خلال 2020 بسبب تداعيات فايروس كورونا الجديد".

وأضاف رخوخ أن جزءا كبيرا من حجم القروض التي استفادت منها الشركات الاقتصادية العامة يستخدم في تقديم خدمات مدعمة من قبل الحكومة، وبالتالي فإن هذه الشركات تجد نفسها في خسارة ومن الطبيعي أن تتراكم ديونها وتضطر الحكومة لمسح هذه الديون لأنها مؤسسات اقتصادية ذات طابع عام ولا يمكن أن تتخلى عنها الدولة.

وأوضح أن الحكومة لا تفرق بين المؤسسات العامة والخاصة حيث تتساويان في القروض الممنوحة من قبل



نظرة حزينة إلى الانهيار